دورة عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي

الدكتور إبراهيم العبدي
حسن عبد الله

تاريخ الإيداع 22 / 5 / 2013. فُل للنشر في 17 / 9 / 2013

ملخص

يهدف البحث إلى دراسة دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي، من خلال تحديد مفهوم النظام الضريبي، والتعرض لكل من أهداف النظام الضريبي، وتحديد مفهوم عدالة النظام الضريبي ومبادئه وفقاً لما جاء في الدراسات المالية والضريبية. كما يدرس هذا البحث طبيعة التهرب الضريبي وماهية، والتداعيات التي تدفع المكلفين إلى القيام بالتهرب من دفع الضريبة، وأهم الوسائل التي يجب أن تتبعها الدولة لكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، ومن ثم دراسة ميدانية لواقع بيئة الأعمال في سورية لتحديد دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبدأ العدالة في النظام الضريبي يخفض من التهرب الضريبي، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في النظام الضريبي الحالي من ناحية العدالة بين المكلفين، وإعادة النظر بالمعدلات الضريبية بحيث تكون أكثر عدالة. بالإضافة إلى إعادة النظر بالإعفاءات الممنوحة بما يحقق العدالة بين المكلفين جميعهم.

الكلمات المفتاحية: النظام الضريبي، العدالة الضريبية، التهرب الضريبي.
The role of equity of the Tax system in limit tax evasion

Dr. Ibrahim Al-Adi*
Hussein Abdullah**

(Received 22 / 5 / 2013. Accepted 17 / 9 / 2013)

☐ ABSTRACT ☐

This paper provide the impact of equity of the Tax system in limiting tax evasion, through defining the concept and goals of the tax system, the concept and principles of equity in financial and tax research, and determining the concept of tax evasion, and tax evasion Motivations, and the method to aggressive the tax evasion, then we study the reality of Syrian business by examining the impact of equity of the Tax system in limiting tax evasion. The study finds evidence of a positive relation between equity of the Tax system and tax evasion, it also finds that it is necessary to review the equity of actual tax system, and review the tax rates to be more equity, and review the tax exemptions to arrive the equity for all taxpayers.

Keywords: Tax system, tax equity, tax evasion.

* Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.
**Postgraduate student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.
تسعى الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية من خلال قرار الضريبة، حيث تقوم كل دولة بإعداد نظام الضريبة والذي يتكون من مجموعة القواعد والأسس القانونية والفنية التي تمكن من الاستضافة المشتركة في مراحله المختلفة انطلاقاً من التشريع إلى الربط وأخيراً للتحصيل. فقد تركز بعض الدول على ضريبة واحدة أو متعددة، كما قد تقرض الضريبة على الأموال أو على الأشخاص أو كليهما معاً. وقد تتخذ الدولة نظام الضريبة المباشرة أو الضريبة غير المباشرة، ومن ثم تعمل الدولة على تحديد الأوضاع والإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضرائب، ويجتيبها، ونظراً لأن أهمية النظام الضريبي تكمن في مدى قدرته ونفعه في تحقيق الأهداف الموجبة من وحدها وحدها الحد من التهرب الضريبي بهدف زيادة الحدود البيئية، فإن كل دولة من الدول تعتبر تطوير نظامها الضريبي من خلال اعتماد المعايير التي تستخدم في زيادة عدالة النظام الضريبي، باعتباره من أهم سمات النظام الضريبي الجيد.

مشكلة البحث:
نتيجة لغاب المعرفة في بعض النظم الضريبية يعد بعض المفكرين أن هناك من يحقق أهداف ولا يدفع الضريبة، ونتيجة لذلك بلغ بعض المفكرين إلى اتباع أساليب مختلفة لقانون تخفيف الضريبة المستحقة عليهم، والسنا والذين يطرح هنا هل يؤدي تطبيق مبدأ عدالة النظام الضريبي الذي يقوم على فكرة أن يتميز أفراد المجتمع جميعهم بدفع الضرائب المستحقة عليهم حسب مبدأ القدرة على الدفع، إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

أهمية البحث وأهدافه:
لهذا البحث أهمية على الصعيد الأكاديمي، فتعتبر هذه الدراسة على تحديد مبدأ عدالة النظام الضريبي كأحد الطرق المستخدمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ومن ناحية ثانية لهذا البحث أهمية على الصعيد العمالي، في إطار الاهتمام بضرورة تطوير النظام الضريبي الحالي بما يتماشى مع مبادئ النظام الضريبي الفعال، وانطلاقاً من هذه الأهمية يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي من خلال:

1. تحديد مفهوم النظام الضريبي وعندة النظام الضريبي.
2. دراسة طبيعة التهرب الضريبي وأسبابه وطرق مكافحته.
3. تقديم نتائج يمكن من تحديد دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي وتقديمه.

فرضية البحث:
يؤدي تطبيق مبدأ عدالة في النظام الضريبي إلى الحد من التهرب الضريبي.

منهج البحث:
في إطار طبيعة مشكلة البحث واتخاذاً للاعتبار المحدد، فإن البحث يتبع بشكل رئيسي منهج الاستنباطي، وذلك من خلال تجميع البيانات من المصادر المختلفة والإطلاع على الإحصائيات السابقة، وذلك بهدف تتكون إطار المنهجية للبحث، وتلخيص مبادئ البحث التي تتصور حول تقديم إجابات لمشكلة البحث ثم تجميع البيانات الأولية والثانية التي تمكن من اختيار الت irrated المحدد، ومن ثم اختيار فرض البحث والوصول إلى نتائج البحث.

الدراسات السابقة:
هدفت دراسة (Amitai 1986) إلى تحديد فيما إذا كان التهرب الضريبي يتبع من زيادة نسب الضريبة، من النواحي الاقتصادية كما يدعى بعض الاقتصاديين، أو من عوامل أخرى خصوصاً وجهة نظر مكاني الضريبية بعدم
عدالة النظام الضريبي، تمت الدراسة من خلال استخدام بيانات ومعلومات عن نسب الضريبة وتقديرات التهرب الضريبي خلال فترة تجاوزت عامين 1960-1980. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسب التهرب الضريبي قد ازدادت خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المكفنين الذين يعتبرون أن الضرائب غير عادلة، بالرغم من ثبات معدل الضريبة، كما توصلت الدراسة إلى أن التهرب الضريبي الناتج من عدم قناعة مكافئ الضريبة بعدالة النظام الضريبي أعلى من التهرب الضريبي الناتج من نسب الضريبة المتزايدة ومستوى الدخل الثابت.

هذة دراسة (عريبي 2008 ) إلى تحديد مفهوم العدالة الضريبية، ومدى تحقيقها من وجهة نظر أرباب الصناعة الفلسطينية، وإمكاناتهم في تحمل الأعباء الضريبية، بما يتضمن تكلفة المساهمة في المساهمة والهبوط بها، بما يعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي الفلسطيني. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك رضا مقبولًا من أرباب الصناعة الفلسطينية للعدالة الضريبية من ناحية معدلات الضرائب والآمارات الضريبية التي يتسبب عليها ضرائب الضرائب، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتزرابات على الدخل الذي أعدها القانون، وفيما يخص موضوع أية تحويلات ضريبة الدخل وإجراءات تقدير ضريبة الدخل وقانون العقوبات والدمارات هناك رضا من قبل أرباب الصناعة الفلسطينية من ناحية تحقيقهم للعفوية الضريبية.

من خلال تحليل الاستشارات السابقة يمكن للباحث تسجيل المعلومات التالية:
1- قامت الدراسات السابقة بالبحث في عدة عدالة النظام الضريبي، أو التثبيت بالدراسة التهرب الضريبي دون التركيز على العلاقة المباشرة بين المتغيرين.
2- تمت الدراسات السابقة في بيانات عمل مختلفة كالمدينة الأوروبية والعربية، ولم يتم التعرض لبيئة الأعمال في سوريا للتعرف المباشرة بين المتغيرين.

المبحث الأول: النظام الضريبي:
المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي:
تعتبر تعاريف النظام الضريبي إلا أن هناك مفاهيمه للنظام الضريبي ولا المفهوم الواسع والمفهوم الضيق (عثمان 2007, 322):

وفقًا للمفهوم الضيق للنظام الضريبي هو مجموعة القواعد والأسم القانونية والفنية التي تمكِّن من الاستقطاع الضريبي في مرحلة المخلّفة من التشريع إلى الرق أو أخرًا التحويل.
أما المفهوم الواسع للنظام الضريبي فهو مجموعة النصوص الإداري والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكيبها معًا ومتفاعلاً مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجبة الضريبة للنظام الضريبي والذي يختلف ملحو بشكل تطور المجتمع.

ويرى بعضهم أن النظام الضريبي ينبع من "هيكل ضريبي" الذي يلهم وطريقة عمل محددة وملامسة للنفوذ، في تحقيق أهداف المجتمع التي تتحكم بها وظروف المجتمع التي يعمل داخله.

1. أهداف محددة تصورها ظروف المجتمع.
2. دور محدد تحدد الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وظروف المجتمع التي يعمل داخله.
3. هيكل ضريبي ينبعه تحقيق على الدور الذي ينبعه من وظيفته.
4. طريقة عمل محددة تتحكم في الأحكام التشريعي للشروطات الضريبية.
وبالنسبة للعلاقه، يتمثل مفهوم النظام الضربي في مجموعة محدودة مختارة من القواعد الفنية للفترات.

تتلاقى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تشريعات واضحة، وبموجبة متكاملة، يعمل مطبع
محدودة من خلال التشريعات والقوانين الضربية والموجبة التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضربية التي تتمثل
عادة في تحقيق تحصيلة ضريبية ملائمة من أجل تمويل النفقات العامة للدولة والعمل على الإصلاحات والمعدلات التنظيمية
الاقتصادية، ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية في استدامة المراد الضربي، لمدة إضافة إلى تحقيق العدالة في
توظيف الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: أهداف النظام الضربي:

يفترض أن يكون الهدف من النظام الضربي وفقًا لاختلاف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تسعى الدولة
بذلك، وبالتالي يمكن تقسيم أهداف الضرائب إلى أهداف مالية وأهداف غير مالية (العدي 2006، 66):

أولاً: أهداف المالي:

الهدف الرئيسي لفرض الضرائب هو الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذ النفقات العامة للدولة مثل:
التعليم، الصحة، وأمن أفاجار، والدفاع، والتي لا يمكن تقديمها الاو ترتيب ميزانية مثل ذلك المجمع. وبالتالي تزداد حاجة الدولة إلى الضرائب، فحسب أرأى (Schon 2004، 434) (وفقًا لقاعدة الدولة يجب على الدولة أن تنتج إيرادات يمكن التحقق منها وفائدة الدفع
لحكومة على فترات منتظمة، وهذا ما أدى إلى ضرورة إنشاء مطرش الضربي بحيث تتطلب كل من الأشخاص
الدينية والاجتماعية والأعمال في خدمات الضرائب.

ثانياً: أهداف غير المالي:

1. الهدف الاجتماعي:

هو تحقيق أهداف الدالة الاجتماعية من خلال النظام الضربي، بحيث يتم استخدام النظام الضربي كوسيلة
لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية، ومن أهم هذه الأهداف تحقيق حدة القضايا بين الدخل والثروات وإزالة
الضياع بين الأغنياء والفقراء، أو إعادة توزيع الثروة الذي يتوقف من خلال فرض ضريبة على الثروات، وفرض
ضرائب جزية على السلع الكمالية، والتصاعد في معدل الضرائب، كما يمكن استخدام النظام الضربي في توجيه سلسلة
النسل في الدولة من خلال تشجيع النسل في الدول التي تقنية من تنمية أو استقرار عدد سكانها، والتي توصف
بالمجتمعات الفردية أو الحد منه في الدولة، فإنعاقات ضريبية تناسب
مثلاً مع عدد أفراد الأسرة إذا كان الهدف زيادة النسل أو تنميتها إذا كان لا ترغب زيادة النسل، كما يمكن استخدام
النظام الضربي كوسيلة هامة في معالجة أزمة السكان من خلال إلغاء رأس المال المستمر في قطاع البنية من
الأعمال ولن تكون محددة، بالإضافة إلى معالجة بعض الظواهر الاجتماعية كالحهر من بعض الظواهر الملمحية في
المجتمع غير المرغوب فيها، والتي ترشح للصحة العامة مثل السجائر والكحول وغيرها (أبو نصار وأخرون 2005، 6).

2. الهدف الاقتصادي:

هو أن تستطيع الدولة التحكم في سير الاقتصاد الوطني أو التأثير عليه على الأقل، فضلاً عن الاستخدام والتحكم
كاد ينطلق من إشراف التدخل في الاتجاه الاقتصادي، أو لتغيير على جانب كبير من الاقتصاد الوطني
فقدنا ترتيب الدولة هياستها استهداف سلعة معينة تفرض ضريبة عالية على لها للحد من استهلاكها أو تفرض ضريبة
صادرات عالية على سلعة ما لإعاقة عملية تصديرها إلى الخارج، كما يمكن استخدام النظام الضربي لمنع الأفراد في
المشاريع الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال فرض ضرائب خاصة على احتمال الشركات التي تتجه نحو التركر. كما تستخدم لتشجيع الاستثمار والادخار من خلال تقديم إعانات لائحة سندات التنمية التي تنص على أي ضرائب لتشجيع شراء هذه السلع، أو تخفيض الضرائب على الودائع في صناديق الادخار أو أي استثمار مالي يدعم الاقتصاد الوطني. (القطان، 2008، 7-9).

المطلب الثالث: عدالة النظام الضريبي:

يعتبر مبدأ العدالة الضريبية من أهم أسس النظام الضريبي الجيد، والتي يجب أن تكون هذه السناة كمية ضرائب المستحق عليها كل حسب مقدرتها الكفاية. على أن تتحدد هذه المقدار بشكل عادل، وقد ذهب أدم سميث إلى أنه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقا لقدر مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي نسبة الدخل الذي يتسع به كل ميزاد في حساب الدولة. (Fouger 1994، 162)، وحسب رأي (Thomas Nagel) فإن مبدأ "عدالة يجب أن يكون متبعاً في قواعد المحاسبة الضريبية أيضًا، حيث إن الخلافات في معدل الدخل والشكل القانوني للموضوع أو طبيعة موجودات الأرباح المكلفة لا ينبغي أن تعود إلى إعداد ضريبة مقدرة (434، Schon 2004)." وللضريبة فإن مبدأ العدالة يتضمن ترتيباً عادلاً بأن يكون الضرائب موزعًا بشكل عادل قد الإمكان.

ولعدالة الضريبة صورتانا: العدالة الأفقية والعدالة البقىية (أبو نصار وأخرون 2005، 23):

تعني العدالة الأفقية أن تم تعامل المكلفين الذين يملكون القدرة نفسها على الدفع والمتساوي في الدخل والحاالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة متساوية من حيث الضرائب التي تجب عليهم. بينما تعني العدالة الرأسية بأن تم تعامل الأفراد الذين متوازنين في الدخل والحة الاجتماعية وإقتصادية معاملة مختلفة من حيث الضرائب التي تجب عليهم، أي أن ضرائب الضريبة يجب أن تكون مستندًا على الاختلافات في القدرة على الدفع، والذي يعني أن المكلفة التي يملك القدرة الأكبر على الدفع يجب أن يدفع ضريبة أكبر.

وبالمثل إلى المفهومين السابقين يتبين لنا أن تطبق مبدأ العدالة الأفقية سهل وسهول بعدة تعديلات الأوساط الإقتصادية والاجتماعية. وهذا تظهر المشكلة الأساسية المتمثلة في تحقيق العدالة بين المكلفين. وقد تم الأخذ بمبدأ للاسترشاد بينها في توزيع الضرائب على المكلفين. وهذه المبادئ هما:

(1) الالحالة المعنية:

يقوم هذا بالمبدأ على أن كل مواطن يجب أن يساهم في نفقات الدولة حسب مقدراته على الدفع، وبالتالي فإن المكلفين الذين على حسب النسبية الضريبية يجب أن يدفعوا ضرائب أكثر من المكلفين الأكثر قدرة على الدفع (Schon 2004، 433) ويشتهر مبدأ القدرة على الدفع بدرجة القراءة للمقام المستخدم، وبالتالي فإن النظام الضريبي يجب أن يقيد قوة الضرائب على الدفع، أي القدرة الإقتصادية للمكلفين الضريبي، كما يجب أن يحدك أن الطرق المحكمة وتقييم العمليات استخدمت بعدة في تعريف الدخل (Nobes 2004، 37)، بحيث إن الخلافات حول مصدر الدخل، والشكل
المتعدد:

المتعدد: التهرب الضريبي:

الأصل: رئيسية التهرب الضريبي

الشعبة: التهرب الضريبي غير المشروع

تقرير: قيام المكلف الضريبي بتكييف مصادر دخله بشكل جعله غير

ضريبة أو بشكل يقلل من مقدار الضرائب المطلوبة عنه، وذلك من خلال قيام المكلف باستغلال بعض الظروف القانونية للوصول إلى عدم الالتزام بدفع الضرائب المجبوبة عليه، ومن ثم التخطيط الضريبي امتداد المكلف عن الأعمال التي تلزم المكلف الضريبي بدفع الضرائب أو الأفعال نحو النشاطات التي تخصه لتبليغ ضريبة أقل. ويعتبر

الهرب الضريبي المشرع من الأعمال المباحة والتي لا يعاقب عليها القانون ولا يعرض صاحبها لأي عقوبة قانونية.

ويتبرع من أكثر الأفراد لطماً في التهرب الضريبي. التهرب من ضريبة التركة بيثῆل الشخص أمواله إلى ورثه خلال حياته. وبعد قيام الشخص بامتلاك العقارات وذلك يتهرب من ضريبة الأنعام العقارية. (المهماً طوياً)

أولاً: التهرب الضريبي المشرع:

يحدد التهرب الضريبي وغير المشروع قيام المكلف الضريبي ببعض الأفعال والأعمال المباحة للقانون بدون تخفيض

الضريبة المستحقة عليه، ويجد العديد من أساليب التهرب غير المشروع التي يمكن أن يتسببها المكلف تخفيض مقدار

الضريبة منها:

1. قيام المكلف بتوزيع سجلاته ودفائاته من أجل التلاعب بمصاريف دخله ونفقاته: من خلال قيام المكلف بمسك

نوعين من السجلات إحداهما صحيحة والأخرى مزورة.

2. قيام المكلف ببعض مصاريف دخله بشكل كامل: في حالة تعدد مصاريف دخله لدى المكلف يقوم

بالإقرار على بعض هذه المصاريف ويخفي وجود بعضها الآخر، وبالتالي يتم محاسبته عن جزء من مصاريف دخله.

3. قيام المكلف الضريبي بالتهرب خلال مرحلة التحويل: حيث يقوم المكلف بالتهرب عن تسديد المبالغ

المستحقة عليه من طريق الممتلكات بالدفع، أو تهريب أمواله إلى الخارج.

وفقاً لهذا المبدأ فإن الضرائب المدفوعة يجب أن تكون مرتبطة بشكل مباشر مع الميزانية المقدرة من الحكومة.

و بهذا ما يطلق عليه بالنظرية التضاؤلية والتي تقوم على أساس أن هناك عدد من الدول والمناطق، بحيث تتبخر الدولة

بتقدير الخدمات العامة مقابل أجور معين ومن الضرائب، (رب نصا 2005، 24). كما أن هذا استعداد المقابل يطلب

من الحكومة مبرم من استنفاد من الخدمات الحكومية المعنية. كنتيجة لذلك فإن مبدأ استعداد المقابل عادة ما يكون

غير قابل للتطبيق عندما يفوق الاعتبار البرامج الحكومية المبكرة نحو تمويل البرامج الاجتماعية أو إعادة توزيع الثروة

(GAO 2005).

المبحث الثاني: التهرب الضريبي:

المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب الضريبي تخصيص المكلف من التزامه القانوني في دفع الضرائب المستحقة عليه كلما أو جزئياً

بانتباع طرق وأسباب احتيالية مخالفة للقانون (النظام 2008).

ويتم التهرب الضريبي إلى قسمين هما (رب نصا 2005، 26):-

أولاً: التهرب الضريبي المشرع:

أولاً: التهرب الضريبي غير المشروع:

يقصد بالتهرب غير المشروع قيام المكلف الضريبي ببعض الأعمال الأخلاقية المخالفة للقانون بهدف تخفيض

الضرائب المستحقة عليه. ويجد العديد من أساليب التهرب غير المشروع التي يمكن أن يتسببها المكلف تخفيض مقدار

الضرائب منها:

1. قيام المكلف بتوزيع سجلاته ودفائاته من أجل التلاعب بمصاريف دخله ونفقاته: من خلال قيام المكلف بمسك

نوعين من السجلات إحداهما صحيحة والأخرى مزورة.

2. قيام المكلف ببعض مصاريف دخله بشكل كامل: في حالة تعدد مصاريف دخله لدى المكلف يقوم

بالإقرار على بعض هذه المصاريف ويخفي وجود بعضها الآخر، وبالتالي يتم محاسبته عن جزء من مصاريف دخله.

3. قيام المكلف الضريبي بالتهرب خلال مرحلة التحويل: حيث يقوم المكلف بالتهرب عن تسديد المبالغ

المستحقة عليه من طريق الممتلكات بالدفع، أو تهريب أمواله إلى الخارج.

37
4. قيام المكفل الضريبي باللاعب بملكية مصدر الدخل: مثل قيام المكفل بالتنازل شكلياً عن مصادر الدخل.

المطلب الثاني: أسابيع التهريب الضريبي:

يعود التهريب الضريبي إلى أسابيع عديدة منها أسابيع فقيرة ومنها أسابيع تنظيمية وفوقية ومنها سياسية

واقتصادية وتشريعية. وسوف تستعرض بعض أسابيع التهريب الضريبي كما بلي (فهد 1994، 289):

أ - الأسابيع الأكيدية: يعتبر ضعف المستوى الخلاقي في المجتمع من أهم أسباب التهريب الضريبي، وبالتالي فإن

إزداد الوعي الضريبي ونمو شعور الفرد بواجبه تجاوو الدولة يؤدي إلى تقليل التهريب.

ب- الأسابيع التنظيمية الفنية: يزداد التهريب الضريبي في الضرابات التي يتطلب تحقيقه تقديم تصريح من المكفل

بينما ينخفض التهريب في الضرابات التي تجري بطريقة الحجاز عند المنبع.

したもの الاقتصادي: تتعلق سياسة الإنفاق التي تباعها الدولة دورا هاما في التهريب الضريبي، فإذا تم الإنفاق في

وجوه نادفة. يشعر الأفراد أن ما يدفعونه يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يقلل من التهريب الضريبي، والعكس في حال بدء

الدولة حصولاً على الرضا.

ث- الأسابيع التشريعي: تؤثر الأوضاع التشريعية على التهريب الضريبي، في حالة الرخاء الاقتصادي ينخفض

التهريب بسبب فكرة التنقوق وارتفاع الدخل. بينما في أوقات الكساد والأزمات فإن التهريب الضريبي.

ج- الأسابيع الجزائية: يساعد الجزاء الذي تقوم به الدولة على الفرضية على تخفيض نسبة التهريب.

حيث يقوم المكفل بالمفاقمة بين مبلغ الضريبة وبين الجزاء الذي سيتعضر له في حال التهريب من الضريبة.

المطلب الثالث: طريق مكافحة التهريب الضريبي:

تختلف طرق مكافحة التهريب الضريبي تبعاً للنظام الضريبي في كل بلد، كما تختلف هذه الطرق من ضريبة إلى

أخرى في النظام الضريبي الواحد. وتم مكافحة التهريب الضريبي كما يلي:

1. نشر الوعي الضريبي:

يتم نشر الوعي الضريبي من خلال تعريف المواطنين بالضريبة وطبعتها وموضوعية حق الدولة في جواها.

ووجود إكافافها من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بحيث يقترب المكفل يدفري الضريبة المدفوعة عليه. وهذا يتطلب من

السلطة تشيد الإتفاق العام، بما يخدم المصالحة العامة، بحيث يشعر المكفل بأن الضريبة تعود عليه بشكل منافع

وخدمات مباشرة أو غير مباشرة (المهانيي وأخرون 2010، 217).

2. مراجعة التشريعات الضريبية:

يجب أن يتم التعديل التشريعي الضريبي بمجموعة من الصفات مثل حسن الضريبة واتساقه مع الوضع الاقتصادي.

والرالي ييطقلب بشكل جيد ومتناطق ومتراقب بحيث لا يتضمن ثغرات تترك مجالاً للفساد وشراء المساهة. وبالتالي

يجب المراجعة إلى الإجراءات الوقائية والمتمة بتعديل الأحكام القانونية المتعلقة بتقريع وجاءة الضمك مما يحقق

سرعة تحقيق وجاءة الضمك ولا يترك مجالاً للفساد (القوة 2008، 20).

3. تحقيق العدالة الضريبية:
يعتبر تحقيق مبدأ العدالة من أهم طرق مكافحة التهرب الضريبي ولتحقيق هذا المبدأ لا بد من مجموعة من الإجراءات والسبل منها (المهنيّي واخرون 2010): 

أ- شمولية الضريبة: بحيث تصبح الدخل جميعها، ولا يشعر المكلف الضريبي أن هناك من يحقق إيرادات ولا يدفع الضريبة.

ب- معدل الضريبة: يجب أن يكون معدل الضريبة معقولاً وغير مرتفع حتى لا يترك أثراً سلبياً في نفسها المكلف، وبالتالي يدفعه إلى التهرب من دفع الضريبة.

ت- الإعفاءات الضريبية: يجب أن تكون الإعفاءات الضريبية محددة بشكل دقيق بحيث لا يستفد منها بعض الأشخاص على حساب فئات أخرى، وتؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة.

ث- الأخد بمبدأ شخصية الضريبة: يجب أن تراعي الضرائب الحالة الاجتماعية للملف، والأخذ بمبدأ القدرة على الدفع.

ج- تشجيع المكتفين على مسك دفاتر تجارية: حيث تساعد الدفاتر المحاسبية الدوائر المالية على تحديد أرباح المكتفين بشكل دقيق، مما يساعد على الحد من التهرب الضريبي.

ح- الترابط بين الجهات المختلفة في الدولة: يجب على التشريع الضريبي أن يسمح للإدارة الضريبية بالحصول على جميع البيانات الخاصة بالملف المكتفين من الجهات المختلفة في الدولة ولذا يكون مركزاً بحث يستفيد منها البعض على التعرف على جميع نقاط تلك الملف، ويوضع حداً للهرب الضريبي.

خ- تحسين الجهاز الإداري الضريبي: وتحقيق هذا الأمر من خلال تدعيم الجهاز الضريبي بالآلات الحديثة ورفع كفاءة العمليات في الإدارة المالية، والاهتمام بالتدريب العملي.

د- اشراك المحاسبين في المسؤولية: أي يجب أن يكون المحاسب القانوني متعاوناً مع الإدارة الضريبية ولا يغلب صالح الخزانة العامة، مما يؤدي إلى تقديم إقرارات ضريبية ذات نفوذية.

ذ- إعداد النظر في جوامض المحتوى وتشديد العقوبات على كل من يرتكب جرم التهرب الضريبي.

النتائج والمناقشة:

المطلب الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ممثلين في طريقة العلاقة الضريبية. وهو مرفقي الدخل (الأرباح الحقيقية، الدخل المزعوم)، كممثلين عن الدوائر المالية في محافظتي طرطوس واللاذقية، والبالغ عددهم 164 مرفقاً وفقاً للسؤال المباشر، والمكتفين بضريبة الدخل من الفئتين (الأرباح الحقيقية، الدخل المزعوم)، من جهة ثانية.

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>عدد المقابلات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المديريات الميدانية</td>
<td>57</td>
</tr>
<tr>
<td>المديريات اللائقية</td>
<td>45</td>
</tr>
<tr>
<td>جبلة + الحفة + القرداحة</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>صافيتا + الدريكش + بانياس + الشيخ بدر + الصفصافة</td>
<td>43</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>100</td>
</tr>
</tbody>
</table>

39
ورغم تم تحديد عوامل بناء على الانحراف المعياري للمجتمع والمقدار هنا بناء على دراسة سابقة بقدر 0.60
وحجم خطأ معياري يمكن قبوله بقدر 0.05 وبالتالي يكون حجم العينة الكافي عند هذه الأرقام هو: (شاول فرانكلورت، 2004)
\[ N = \frac{S^2}{(S.E.)^2} \]

\( S \): هو الانحراف المعياري المقدر للمجتمع.
\( S.E. \): هو الخطأ المعياري المرغوب والذي يمكن قبوله.
وبالتالي فإن حجم الأدبي المقبول لعدد مفردات العينة: \( (0.60)^2 \times 144 = 102 \)

والجدول رقم (1) يضم طبقات المجتمع الإحصائي وكذلك الاستبيانات المستردة والقابلة للتحليل الإحصائي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>طبقات المجتمع الإحصائي</th>
<th>عدد الاستبيانات المستردة</th>
<th>نسبة الاسترداد %</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مراكقي الدخل</td>
<td>94</td>
<td>64.80</td>
</tr>
<tr>
<td>مكافئ ضرية الدخل</td>
<td>150</td>
<td>68.00</td>
</tr>
</tbody>
</table>

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد الاستبيانات الموزعة بلغ 145 استبان موزعة بالنسبة لعينة مراقبي الدخل.
و150 استبان على المكافئ، وقد كتب عدد الاستبيانات المستردة 94 استبان من مراكقي الدخل بنسبة استجابة 64.8%، ونسبة 68% بالنسبة لمكافئ ضرية الدخل، وهي نسبة مقبولة لتحليل البيانات في دراسات العلوم الاجتماعية.

ثالثاً- اختبار فرض البحث:

(One Sample T-test)

لاختبار فرض البحث وذلك كما يلي:

نتائج اختبار الفرض وتحليله:

يتم غم هذا المحور عشرة أستبان موجهة لاختبار الفرض والذي ينص على افتراض التأثير الإيجابي لعدالة النظام الضربي في الحد من التهرب الضريبي.

أولاً: التكرارات والنسب المنوية لبند فرض:

<table>
<thead>
<tr>
<th>البيان</th>
<th>التكرارات والنسب المنوية لعينة مكافئ الدخل</th>
<th>التكرارات والنسب المنوية لعينة مراكقي الدخل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>غير موافق بشدة</td>
<td>موافق</td>
<td>مخالف</td>
</tr>
<tr>
<td>موافق بشدة</td>
<td>غير موافق</td>
<td>موافق</td>
</tr>
<tr>
<td>موافق</td>
<td>غير موافق</td>
<td>موافق</td>
</tr>
<tr>
<td>مخالف</td>
<td>غير موافق</td>
<td>موافق</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(2004)


|   |     |     |     |     |     |     |     |     |     |     |
|---|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|
| 2 |  2  |  5  |  7  |  6.9|  71 |  17 |  16.7|  3 |  3.2|
| 0 |  0  |  8  |  7.8|  5  |  4.9|  70 |  19 |  18.6|  1 |  1.1|
| 2 |  2  |  2  |  3  |  2.9|  84 |  11 |  10.8|  0 |  3 |  3.2|
| 3 |  2.9|  1  |  1  |  6  |  5.9|  69 |  11 |  10.8|  3 |  3.2|
| 3 |  2.9|  5  |  4.9|  4  |  3.9|  74 |  19 |  18.6|  4 |  4.3|
| 0 |  0  |  1  |  1  |  4  |  3.9|  75 |  17 |  16.7|  3 |  3.2|
| 1 |  1  |  3  |  2.9|  15 |  14.7|  63 |  20 |  19.6|  3 |  3.2|
| 0 |  0  |  5  |  4.9|  11 |  10.8|  68 |  18 |  17.6|  3 |  3.2|
| 13|  1.3|  40 |  6.1|  63 |  735|  169 |  16.5|  16 |  1.7|

فرض ضريبية موحدة على المكافئين
المتماثلين بالاقتصادية يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي.

تطبيق مبدأ النزاع على الافع في النظام الضريبي يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي.

ال bóوم يشما على الضريبية بحيث
تتم المكافئين جميعه يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي.

الدالة في توزيع المكافئ المقدمة من
الحوكمة على الموارد يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي.

تقديم إعات تعبي المكافئين جميعه
بسبب عادة يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي.

الأخلا بالبالية الاجتماعية للنلك عدد
فرض الضريبية يؤدي إلى الحد من
التهرب الضريبي.

تطبيق مبدأ شمأة الضريبية بحيث
تصب جميع الدخل تضع التهرب
الضريبي.

الدالة في توزيع الناس الخال من
بض علاج في كود وشكل
القانون للنظام يؤدي إلى الحد من
التهرب الضريبي.

الدالة في تطبيق المسوات على
المكافئين من دفع الضريبي يضع
المكافئين من التهرب الضريبي.

إجمال الموسر الأول

---

قراءة جدول تكرارات إجابات الفرض يتبين ما يلي:

- بالنسبة للعينة الأولي المؤلفة من مراقي الدخل بلغت نسبة المواقف على إيجابية تطبيق مبدأ الدالة في النظام الضريبي على الحد من التهرب الضريبي بلغت 88.9%، موزعة بنسبة 16.4% مواقف بعثة، ونسبة 72.5% مواقف، بينما بلغت نسبة محدود 5.9%، نسبة أخرى موقف بلغت 5.2% وهي النسبة الأقل، لذا يدل على تأييد مراقي الدخل على ضرورة تطبيق الدالة الضريبية في النظام الضريبي للحد من ممارسات التهرب الضريبي.
العنوان: دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي

- بالنسبة للعينة الثانية المؤلفة من مكلفين الدخل بلغت نسبة الموافقة على إيجابية تطبيق مبدأ العدالة في النظام الضريبي على الحد من التهرب الضريبي بلغت 88.5%، موزعة بنسبة 16.5% موافق بشدة، ونسبة 72% موافق. بينما بلغت نسبة مكايد 61.1%، ونسبة غير موافق وغير موافق بشدة فقد بلغت 5.2%، وهي النسبة الأقل، وهذا بيد على تأكيد

مكلف الضريبة على ضرورة تحقيق العدالة بين جميع المكلفين بهدف الحد من التهرب الضريبي.

ثالث: اختبار T لنبذ الفرض:

(One Sample T-test) تم تأكيد التحليل السابق تم اختبار مدى وجود دالة إحصائية في الفرق بين الوسط الحسابي لكل سؤال من الأسئلة مع المتوسط الحسابي عليه في هذه الدراسة وهو

3، فكانت النتائج بالنسبة لعينة مراقي الدخل كما يلي:

جدول رقم (3) الأوساط الحسابي والانحرافات وقيمة T لإجابات الفرض للعينة الأولى

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاعدة</th>
<th>القيمة T</th>
<th>الاحراراف</th>
<th>الوسط الحسابي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>9.978</td>
<td>0.837</td>
<td>3.86</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>12.216</td>
<td>0.768</td>
<td>3.97</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>18.742</td>
<td>0.528</td>
<td>4.02</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>14.469</td>
<td>0.734</td>
<td>4.10</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>12.944</td>
<td>0.717</td>
<td>3.96</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>14.398</td>
<td>0.695</td>
<td>4.03</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>13.216</td>
<td>0.710</td>
<td>3.97</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>13.214</td>
<td>0.718</td>
<td>3.98</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>12.947</td>
<td>0.733</td>
<td>3.98</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>12.943</td>
<td>0.725</td>
<td>3.97</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>13.506</td>
<td>0.716</td>
<td>3.98</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المتوسط الحسابي 3.98 ويعتبر أكثر من الوسط الحسابي الفرضي 3 مما يدل على موافقة أفراد العينة على الفرض الأول. وبالنسبة للمعياري 0.716 يدل على عدم وجود تشتت كبير للإجابات عن الوسط الحسابي، وهذا يؤدي لقبول الفرض بشكل عام.
وبعدها إلى اختبار T لتبين المحرر جميعها تبين أن قيمة T المحسوبة تساوي 13.506 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 1.96 عند مستوى ثقة 95% ومستوى ثقة 0.05، مما يدل على أن هناك دلالة إحصائية على إيجابية استخدام عدالة الضربي في الحد من التهرب الضريبي.

وبالنسبة للعينة الثانية (مكلف الضريبية) تم تأكيد التحليل السابق تم اختبار

لاختبار مدى وجود دلالة إحصائية في الفرق بين الوسط الحسابي لكل سؤال من الأسئلة مع المتوسط المقابل عليه في هذه الدراسة وهو 3، فكانت النتائج بالنسبة لعينة مكلف الدخل كما يلي

<table>
<thead>
<tr>
<th>إجماالي الحقول الأول</th>
<th>14.179</th>
<th>0.707</th>
<th>3.98</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>14.086</td>
<td>0.696</td>
<td>3.97</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>13.915</td>
<td>0.768</td>
<td>4.06</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>16.284</td>
<td>0.651</td>
<td>4.05</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>15.008</td>
<td>0.660</td>
<td>3.98</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>14.952</td>
<td>0.682</td>
<td>4.01</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>13.050</td>
<td>0.744</td>
<td>3.96</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>15.741</td>
<td>0.629</td>
<td>3.98</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>13.302</td>
<td>0.744</td>
<td>3.98</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>12.167</td>
<td>0.781</td>
<td>3.94</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td><strong>المتوسط الحسابي</strong></td>
<td><strong>3.98</strong></td>
<td><strong>0.707</strong></td>
<td><strong>0.660</strong></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المتوسط الحسابي 3.98 ويعتبر أكثر من الوسط الحسابي الفرضي 3 مما يدل على موافقة أفراد العينة على الفرض، وبالإحراض معياري 0.707 يدل على عدم وجود تشتت كبير للإجابات عن الوسط الحسابي. وهذا يؤدي لقبول الفرض بشكل عام.
وربما، درجة التفاوت في النتائج بين المجموعات Indicates that there is a statistically significant difference between the groups. This sentence suggests that the results between the groups are significantly different.

- To assess the reliability of the items, a test (Cronbach's Alpha) was administered. The reliability of the items was 0.940, which is considered acceptable. The table shows the reliability statistics for all variables.

<table>
<thead>
<tr>
<th>N</th>
<th>%</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Cases</td>
<td>102</td>
</tr>
<tr>
<td>Valid</td>
<td>102</td>
</tr>
<tr>
<td>Excluded</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>Total</td>
<td>102</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- The first item: Cronbach's Alpha = 0.940 is acceptable.

- The second item: Cronbach's Alpha = 0.925 is acceptable.
الاستنتاجات والتوصيات:

الأستنتاجات:

يهدف البحث إلى دراسة دور عدالة النظام الوراثي في الحد من التهرب الوراثي، من خلال تحديد مفهوم عدالة النظام الوراثي. وتحديد الأسباب التي تدفع المكلفين للتهرب الوراثي، وطرق مكافحة التهرب الوراثي، ومن خلال الرسالة الميدانية والنظرية تم التوصل إلى أن عدالة النظام الوراثي تلعب على الحد من التهرب الوراثي من خلال ما يلي:

أ- تطبيق مبدأ الاعدالة الأفقية والذي يقوم بأن تعاملة المكلفين الذين يملكون القدرة نفسها على الدفع والمتساويين في الدخل والالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة متماثلة من حيث الضرائب تعمق على الحد من التهرب الوراثي.

ب- تطبيق مبدأ الاعدالة الرأسية بأن تعاملة المكلفين المختلفين في الدخل والالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة مختلفة من حيث الضرائب التي تجني منهم، تعمل على الحد من التهرب الوراثي.

ت- تطبيق مبدأ القدرة على الدفع حيث إن كل مواطن يجب أن يساهم في نفقات الدولة حسب مقدره على الدفع.

ث- تطبيق مبدأ استدامة المفافق بحيث تكون الضرائب مرتبطة بشكل مباشر مع المنافع المقدمة من الحكومة.

ج- تطبيق مبدأ شمولية الوراثة بحيث تصبح الدخل جميعها، تعمل على الحد من التهرب الوراثي.

ح- المطالبة في تطبيق الإعفاهات الوراثية بحيث تكون مدوسة بشكل تؤدي إلى الحد من التهرب من دفع الضرائب.

التوصيات:

أ- إعادة النظر في النظام الوراثي الحالي من ناحية تطبيق مبدأ الاعدالة بحيث تصحى المكلفين جميعهم وفقاً لمبدأ القدرة على الدفع، ومبأ استدامة المفافق.

ب- إعادة النظر بمعالجات الضرائب بحيث تصبح جزءاً من مهارات الضرائب في الدول ذات الاعتماديات المماثلة والدول المجاورة بما يساعد مستقبلاً على الدخل في التكاليف الاقتصادية وتشييك التصدير من خلال تقارب الأعباء الضريبية في دول الكتل.

ت- توافر الوراثة والأعمال اعمالاً كأداة لتوقيع الخطاب الإقتصادي الوراثي للمكلفين.

ث- ضرورة إعادة النظر في الإعفاهات الوراثية الحالية بحيث تكون مدوسة وتفرض وفقاً لمسجلة الاقتصاد الوطني.
European Tax Base

Amiai Etzioni, European Economic Research Discussion, Paper No. 07-035. 1-34.

Apply it under IFRS,
Certified Accountants Educational Trust, London January,

Corporate Taxable Income in the EU Member States
2004, 1-70


Amiai Etzioni, tax evasion and perceptions of tax fairness, research note, the journal of applied behavioral science, volume 22, number 2, 177-185.

Government Accountability Office (GAO) – Understanding the Tax Reform Debate: Background, Criteria and Questions, GAO-05-1009SP (9/05); 1-72.


Spengel, c and Oestreicher, a, Tax Harmonisation in Europe - The Determination of Corporate Taxable Income in the EU Member States (2007). ZEW - Centre for European Economic Research Discussion, Paper No. 07-035. 1-34.